الدفع الإلكتروني
الواقع والتحديات

يندرج مصطلح الدفع الالكتروني ضمن منظومة «التجارة الإلكترونية» التي انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة، وأسهمت في النمو الاقتصادي للعديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث جاءت في تعريف لها بأنها نشاط تجاري يتم بفضل إجراءات تكنولوجية متقدمة، متعلق بتنفيذ كل ما يتصل بعمليات شراء وبيع البضائع والخدمات والمعلومات، عن طريق بيانات ومعلومات تنساب عبر شبكات الاتصال والشبكات التجارية العالمية الأخرى، منها شبكة الانترنت التي تعدت حدود الدول، وحولت الركائز الورقية المستخدمة في المعاملات التجارية كالفواتير والعقود وقبض الثمن إلى ركائز إلكترونية تتم كلها عبر الجهاز الآلي، الذي يتقابل بواسطته كل من البائع والمشتري والمنتج والمستهلك لتحقيق معاملاته التجارية. رغم بعد المسافات واختلاف الحدود الجغرافية، حيث يتوقع لها البعض أن يتوسع نطاقها وتصبح الوسيط المطلق والمسيطر الشامل، حيث تكون كل المعروضات للبيع في العالم بأسره متاحة للمشتري في أي منطقة من العالم ليتفحصها ويقارنها بأخرى وحتى يجري عليها تعديلات إن أراد .والدفع الالكتروني هو منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الآمنة، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.

وسائل الدفع الالكتروني

أشهر وأهم أربع أنواع لوسائل الدفع الالكتروني المستخدمة في العالم هي، البطاقات المسبقة الدفع، والمواقع الالكترونية أو الحسابات، والحوالات المصرفية، وشركات التحويل.لما للدفع الالكتروني من أهمية كبيرة، وإدراك المجتمع العماني وحكومته بأهمية الدعم والمشاركة في كل ما يستجد في العالم الرقمي من تحديات فقد تناول المؤتمر الدولي في سنته الرابعة «الدفع الإلكتروني» كمحور للنقاش واستخراج أهم التوصيات حوله، الذي عقد لمدة

يومين تنظيم غرفة تجارة وصناعة عمان بمحافظة ظفار، بالاشتراك مع مركز الشرق الأوسط للاستشارات والدراسات الاجتماعية. حيث تناول المؤتمر محاور عدة وهي ماهية الدفع الالكتروني، والتنظيم القانوني للدفع الالكتروني، والأبعاد الاقتصادية للدفع الالكتروني، والهاجس الأمني والجرائم الالكترونية، ومستقبل الدفع الالكتروني بواسطة الهاتف النقال، والحلول التقنية المبتكرة للدفع الالكتروني، والتجارب الناجحة في مجال الدفع الالكتروني. واستهدف المؤتمر فئات متنوعة من المجتمع، حيث جمع المهنيين من الأوساط الأكاديمية، وكذلك المسؤولين من ذوي الخبرة في الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى مديري الإدارات القانونية في الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة، والموظفين بالوزارات والهيئات الحكومية القائمين على مشروع التحول إلى الحكومة الالكترونية، وأعضاء السلطة القضائية والتنفيذية، والمحامين، والقانونيين العاملين بالجهات الحكومية والخاصة، وقيادات وموظفي القطاع المصرفي، وكذلك قيادات وموظفي قطاع الكهرباء والمياه والمهتمين والمختصين بهذا المجال.

الدفع الالكتروني والقانون

حملت الجلسة الأولى للمؤتمر عنوان «الدفع الإلكتروني والقانون» برئاسة سعادة الدكتور خالد بن سالم السعيدي، أمين عام مجلس الدولة، وقد جاء فيها ثلاث أوراق عمل، بدأها الدكتور راشد بن حمد البلوشي، أستاذ القانون الجنائي المشارك في كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس، حيث

د. راشد البلوشي: أنظمة الدفع الإلكتروني تتم بثلاثة أشكال: نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، وشبكة الإنترنت

تحدث حول الحماية الجزائية لبطاقات الدفع الإلكتروني، وتطور الحماية الجزائية للدفع الالكتروني في السلطنة، والطبيعة القانونية للدفع الالكتروني، والاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني، وعرض نماذج لبعض الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني. حيث قال: لقد انتشرت في الآونة الاخيرة وبكثرة عمليات السرقة والاحتيال الإلكترونية، خصوصاً في ظل وجود لصوص تقنيين جعلوا من السرقة بواسطة الإنترنت مصدرا مهما للمال، لذلك شرعت معظم الدول في سن تشريعات وقوانين تهدف الى حماية التعامل بهذه البطاقات، وتوفير تطبيقات آمنة، لتسهيل عملية تحويل الأموال، ومن المعلوم أن الدفع الإلكتروني يتم في عمليات متصلة بشبكة إما عامة أو خاصة، وعلى هذا الأساس فإن أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل عام تتم بأحد ثلاثة أشكال (الدفع عن طريق نقاط البيع، والدفع عن طريق أجهزة الصراف الآلي، والدفع عن طريق الشبكة العنكبوتية أو الانترنت). المشّرع العماني قد تصدى كغيره من القوانين المقارنة لهذه الظاهرة الإجرامية في مطلع القرن الواحد والعشرين (٢٠٠١) بأن أجرى تعديلا على قانون الجزاء العماني رقم: (٧ / ١٩٧٤) نتيجة لحدوث بعض الاختراقات والممارسات غير المشروعة على الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية، بأن استحدث فصلاً جديداً (الفصل الثاني مكرر) في الباب السابع من الكتاب الثاني من قانون الجزاء العماني تحت مسمى جرائم الحاسب الآلي، وذلك بموجب المرسوم السلطاني رقم:(٧٢ /٢٠٠١).

استعمال غير مشروع

وأضاف الدكتور راشد: يتحقق الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني من خلال استعمال البطاقة من قبل حاملها في ثلاث حالات: استعمال الحامل للبطاقة بعد انتهاء صلاحيتها، والثانية استعمال الحامل للبطاقة بعد إلغائها من جانب المصدر، أما الثالثة فتتحقق عند استعمال الحامل للبطاقة بعد إبلاغه المصدر بفقدها أو سرقتها، وقد ذهب الفقه والقضاء إلى تكييف نشاط الحامل في الحالتين الثانية والثالثة بأنه جريمة احتيال. بالإضافة إلى ذلك قد يتحقق الاستعمال غير المشروع لبطاقات الدفع الالكتروني من قبل الغير، وذلك من خلال الجرائم المتعلقة بالبطاقة ذاتها أي تكون البطاقة ذاتها محل الجريمة مثل سرقة أو تزوير البطاقة، وجرائم متعلقة بالاستعمال غير المشروع للبطاقة، وتتمثل في استعمال الغير للبطاقة المفقودة أو المسروقة أو استعمال البطاقات المزورة.

مخاطر الدفع الالكتروني

ثم جاءت الورقة الثانية بعنوان: «مخاطر الدفع الإلكتروني» التي قدمها الدكتور محمد حبحب أستاذ القانون الجنائي المشارك بجامعة الجزيرة بدبي قال فيها: فرضت تقنية المعلومات نفسها على مختلف تعاملات الإنسان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتوسعت بشكل كبير مع ظهور شبكة الانترنت التي خلقت عالماً افتراضياً تمر من خلاله ملايين العمليات التجارية والمصرفية، دون أن ننسى طبعاً الدور الذي تلعبه هذه الشبكة على صعيد التواصل الاجتماعي والثقافي، لقد أخذت التجارة الالكترونية حيزاً كبيراً من التجارة العالمية، نظراً إلى السرعة والسهولة التي تمنحها تقنيات الاتصال الحديثة، لكن من جانب آخر هناك وجه مظلم للتقنية الحديثة يحدق أخطاراً كبيرة بالتجارة الالكترونية، ولا سيما تلك التي تتعلق بالدفع الالكتروني، ينتج عن استخدام تلك الوسائل مخاطر جمة يمكن إجمالها في صورتين، أولاً: هناك اعتداءات غير مشروعة تقع بشكل

مباشر على وسائل الدفع الالكتروني، كالاعتداءات المختلفة على البطاقات الائتمانية، وتزوير وإجراء التحويلات الوهمية الالكترونية.. وغيرها من الاعتداءات التي تزعزع الثقة بين المستهلكين والتجار والبنوك، وثانياً: يمكن للمجرمين التخفي وراء استخدام وسائل الدفع الالكترونية لارتكاب جرائم عديدة، كجرائم غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مثلاً. فقد أصبحت التقنية الحديثة تسهم في إتمام هذه الجرائم بسهولة ويسر، دون ترك أي أثر أو دليل يمكن من خلاله إثبات عناصر الجريمة، أضف إلى أن مواجهة هذا النوع من الجرائم يواجه صعوبات عديدة أهمها: إشكالية الاختصاص، وصعوبة جمع الأدلة، بسبب الطبيعة غير المادية لشبكة الانترنت التي تساعد المجرمين على محو آثار الجريمة بسرعة كبيرة. كل تلك الإشكاليات بحاجة إلى أطر جديدة ومتطورة قائمة على أسس قانونية واضحة لوصول إلى حلول مجدية.

النقود الالكترونية

واختتمت الجلسة بورقة عمل قدمها الدكتور حسين بن سعيد الغافري مدير الشؤون القانونية بهيئة تقنية المعلومات قال فيها: تعد النقود الإلكترونية واحدة من الابتكارات التي أفرزها التقدم التكنولوجي. وسوف تثير النقود الإلكترونية بمختلف صورها عدداً من المسائل القانونية والتنظيمية التي يتعين الاهتمام بها، ويتضمن ذلك إيجاد مجموعة من الوسائل المقبولة لتوثيق وحماية المعلومات، ويهدف هذا البحث إلى توضيح أهم القضايا التي تثيرها النقود الإلكترونية كما أنه يقدم بعض السياسات المتعلقة بالضوابط القانونية والتنظيمية الخاصة بتلك النقود، وقد ذكر الغافري مختلف التعريفات التي وضعت للنقود الإلكترونية، وخصائصها وكذلك أشكالها المختلفة. معرجاً إلى أهم المخاطر القانونية والأمنية الناتجة عن إصدار النقود الإلكترونية والتعامل بها، ومقترحاً بعض الضوابط القانونية التي يتعين وضعها في الاعتبار عند وضع تشريع قانوني للنقود الإلكترونية.

واقع وتحديات

وكان المؤتمر قد عقد في يومه الثاني جلستي عمل، حيث كانت الجلسة الأولى بعنوان: «الدفع الإلكتروني بين الواقع

د. حسين الغافري: النقود الإلكترونية ستثير عددا من المسائل القانونية والتنظيمية التي يتعين الاهتمام بها

والتحديات» ترأسها بدر بن خالد الأغبري مدير العمليات المصرفية بالبنك المركزي العماني وبمشاركة ثلاث أوراق عمل بدأها الدكتور نوار العوا المستشار الإقليمي بالإسكوا، تحدث فيها عن الأثر الاقتصادي للدفع الإلكتروني في الوطن العربي، بعدها جاءت ورقة عمل حول تقنيات الدفع الآمن بالبطاقات الائتمانية قدمها الدكتور يوسف بن عبدالعزيز الشويحاني الرئيس التنفيذي للفريق العربي للجرائم الإلكترونية تطرق فيها أنه على الرغم من التقدم التقني المذهل في أمن المعلومات إلا أن سرقة بطاقات الائتمان لا تزال تشكل هاجساً كبيراً لكل من المستخدمين ومصدري البطاقات على حد سواء، وقد سجلت دوائر الشرط عبر العالم ملايين الدولارات التي تمت سرقتها عبر الانترنت، معرجاً حول أبرز التقنيات والأدوات التي ظهرت وبرزت في عالم الدفع الإلكتروني للحد من عمليات الدفع المزورة وللتقليل من عمليات سرقة الأموال عبر الانترنت سواء على مستوى المستخدم مثل برامج الحماية وأساليب التفحص، أو على مستوى الجهات المالية مثل برامج التشفير وتقنيات المراقبة الإلكترونية «E-monitoring» ، أو على مستوى الجهات المستضيفة وأدواتها وخوادمها، كما تضمنت الورقة على أبرز أساليب تفحص المواقع الآمنة وأساليب حماية الأجهزة الشخصية، بالإضافة إلى معرفة شهادات الأمان

«SSL» وتراخيص البرامج «SL» وكذلك خطوط الاتصال «CL» وخوادم الاستضافة «HS» وماهية التشفير الذاتي للبطاقات وخصائص التحكم بالعمليات، وأخيراً معرفة آليات التحكم بعمليات التشفير عن بُعد.

بوابة الدفع الالكتروني

قدم محمد بن مسلم الرواحي محلل أول أنظمة إلكترونية بهيئة تقنية المعلومات ورقته حول دور الهيئة في إنشاء بوابة الدفع الالكترونية ضمن إحدى مشاريع هيئة تقنية المعلومات، والذي جاء في إطار سعيها لتحويل المجتمع إلى مجتمع رقمي، حيث قال في مقدمة ورقته: إن بوابة الدفع الإلكتروني هي آلية لتحويل الأموال من خلال الانترنت عن طريق التسوق عبر شبكة الانترنت للحصول على الخدمات أو لشراء سلع. كما تطرق إلى المهمة الرئيسية لبوابة الدفع الإلكتروني والتي تتمثل في تقديم حلول نوعية وآمنة وسريعة ومرنة وكذلك سهلة التنفيذ لخدمات التجارة الإلكترونية، كما ذكر مميزات بوابة الدفع الإلكترونية مستعرضاً عينة من المؤسسات المستفيدة من بوابة الدفع الإلكتروني والتي وصل عدد المؤسسات التي استكملت إجراءات انضمامها وتكاملها إلى ٨٨ مؤسسة (حكومية وخاصة وجمعيات خيرية)، معرجاً إلى إحصائيات تبين مدى تزايد عدد المعاملات وحجمها خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى النصف الأول من ٢٠١٦، كما تطرق إلى الفوائد الناجمة عن استخدام بوابة الدفع الإلكتروني قائلاً: تسهم البوابة في تقليل مصاريف إدارة النقد والمصاريف الإدارية المصاحبة وتخفيف وتقليل التزاحم على منافذ الوزارات أو المؤسسات، حيث يتم إنجاز المعاملة إلكترونياً، كما تسهم البوابة في زيادة خدمة العملاء وتحسين مستوى الخدمة المقدمة لهم، بالإضافة إلى إمكانية مراقبة المعاملات عبر الإنترنت.

نظم المدفوعات الالكترونية بالسلطنة

جاءت الجلسة الثانية كحلقة عمل حول » نظرة عن قرب حول نظم المدفوعات الالكترونية بالسلطنة» قدمها المهندس عنان الوني، مدير فرع السلطنة لشركة بروجرس سوفت، قائلا فيها: هنالك العديد من أنظمة المدفوعات التي يتم تطبيقها في الدول لتخدم كافة الشرائح من المستخدمين، سواءً البنوك والشركات أو الأفراد، وإن وجود هذه الأنظمة المختلفة هو شيء حيوي، لزيادة سرعة حركة دوران الأموال

في المنظومة التجارية والتي يعتمد عليها الاقتصاد بشكل عام، وسيتم إلقاء نظرة سريعة عن قرب لعدد من هذه الأنظمة العاملة في السلطنة، وآخر التحديثات التي تم تطبيقها ،أو سيتم تطبيقها في المستقبل القريب، ومنها نظام التقاص الإلكتروني للشيكات، ونظام الدفع عن طريق الهاتف الجوال، ونظام المقاصة الآلية للدفع والخصم المباشر، ونظام دفع وحماية الأجور، ونظام تحصيل ودفع الفواتير. وذكر الوني أيضاً بأنه يجري تطبيق هذه الأنظمة من خلال الشراكة الاستراتيجية بين شركة بروجرس سوفت والبنك المركزي العُماني بشكل خاص بالإضافة ولى الشراكة مع القطاع المصرفي والقطاع الحكومي بشكل عام، وسيتم وإلقاء الضوء على كيفية استفادة قطاع الأعمال والأفراد من هذه التطبيقات والأنظمة. بعد ذلك جاءت حلقة العمل الثانية حول تجربة ناجحة لمؤسسة صغيرة ومتوسطة في عالم الأسواق الإلكترونية، قدمها المهندس علي بن حسين اللواتي، الرئيس التنفيذي لشركة بدل، تحدث فيها حول الفكرة التي أنشأ من خلالها شركته، وما هو موقع بدل، وكيف كانت البداية والصعوبات التي واجهها، بعد ذلك تحدث عن كيفية عمل الموقع والتكنولوجيا الخاصة به، مختتما بأهم المعوقات التي تغلب عليها في النهاية، وأصبحت شركته لها وقع واسم في عالم الأسواق الافتراضية.

توصيات

أوصى المؤتمر الدولي الرابع للتجارة الالكترونية بالإسراع نحو استكمال الأطر التشريعية المنظمة للتجارة الإلكترونية للدفع الالكتروني وحماية البيانات الشخصية وحماية أمن المعلومات والسعي لرفع وبناء القدرات لدى القائمين على إنفاذ القانون في مجال التجارة الالكترونية والمواضيع المتعلقة بها. كما أوصى

الدفع الإلكتروني هو منظومة توفرها المؤسسات المالية والمصرفية، بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الآمنة

المؤتمر بتأهيل العاملين بقطاع أمن المعلومات في المؤسسات المصرفية والتجارية بماهية النظم واللوائح النموذجية لتعظيم الاستفادة والتوسع في صناعة الخدمات المصرفية الالكترونية، وكذلك دعوة المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية لإصدار دوريات ونشرات وبحوث متخصصة في مجال التجارة الالكترونية وأمن المعلومات، والاهتمام بتبادل الخبرات والزيارات والدراسات المشتركة بين الجهات المختصة. وأوصى المشاركون في المؤتمر على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الابتكار وريادة الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية، وتسهيل الإجراءات اللازمة لهم، وكذلك تشجيع الشباب على الابتكار والتطوير في مجال التجارة الالكترونية، لاسيما تطبيقات الهواتف النقالة والحلول المبتكرة للدفع الالكتروني، وضرورة قيام مؤسسات القطاع العام والخاص على إيجاد بيئة فعالة لأمن المعلومات. وأكد المؤتمر العمل على تطوير الأنظمة والبرامج لمراقبة الحركات والسحوبات التي تتم بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني، وكذلك الحث على وضع خطة إعلامية تهدف إلى القيام بحملات توعوية وتثقيفية واسعة النطاق تشمل جميع فئات المواطنين والمؤسسات التجارية، ودعوة القطاع الخاص للمساهمة الفعالة في استغلال ما توفره التجارة الالكترونية، كما حث المؤتمر في ختام توصياته على وضع خطة إعلامية تهدف إلى القيام بحملات توعوية وتثقيفية واسعة النطاق، تشمل جميع فئات المواطنين لاسيما الطلبة في مجال أمن المعلومات.